الأمم المتحدة

A/60/596

الجمعية العامة

Distr.: General
16 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البنود ٣٢ و ١٣٢ و ١٣٦ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض فعالية إدارة المعلومات العسكرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

موجز

تتسم الإدارة الشاملة والفعالة للمعلومات بأهمية حاسمة في اتخاذ القرار المستنير في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في إطار الولايات الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث تتطلب الحالات المضطربة جمع المعلومات العسكرية وتحليلها على وجه السرعة وبصورة وافية لكفالة الأمن والنجاح. وفي حين يعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتقدم المحرز في الإدارة المشتركة للمعلومات في إطار عمليات حفظ السلام، فإنه يشجع إدارة عمليات حفظ السلام على التعجيل بإصدار السياسات ذات الصلة، بما في ذلك تحديد دور وحدات التحليل المشتركة للبعثات وتشكيلها.

ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأصول المطلوبة لإدارة المعلومات بفعالية متوافرة في عمليات حفظ السلام، غير أنها تستلزم تشكيلا وتنظيما مُركَّزين. ولتحسين مهارات الموظفين في مجال إدارة المعلومات، ينبغي أن تضع عمليات حفظ السلام

160106 160106 05-65052 (A)

ترتيبا محددا للمهام الحالية الموكولة للموظفين وتوحيد التدريب على إدارة المعلومات. ويتعين، على وجه الخصوص، زيادة التنسيق بين القوة والعناصر المدنية في مجال الإعلام.

وبتزايد المخاطر الأمنية، تتعرض البلدان المساهمة بقوات لضغط من أجل توفير المعلومات لوحداتها بصورة مستقلة أحيانا عن عمليات حفظ السلام. ويعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذلك غير مجد، ويرى أنه ينبغي وضع آليات مؤسسية لنقل المعلومات من البلدان المساهمة بقوات إلى عمليات حفظ السلام، بما في ذلك لأغراض تبادل المعلومات بين البعثات.

ونظرا إلى أن عملية إنشاء مصادر معلومات موثوق بها ووضع نظم تحليل ونشر ذات كفاءة تستغرق وقتا طويلا، فإن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى مزيد من الدعم من جانب إدارة عمليات حفظ السلام خلال مرحلة الإنشاء. ومن الضروري أيضا تجهيز عمليات السلام تجهيزا ملائما بالتكنولوجيات الجديدة لجمع المعلومات وتحليلها، ولا سيما في مجالات رصد الاتصالات، والتدابير المضادة الإلكترونية وأمن المعلومات. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إذ يثني على إدارة عمليات حفظ السلام لإنشائها جهات تنسيق خاصة بأفضل الممارسات على مستوى عمليات حفظ السلام، يشجعها على نشر الدروس المستخلصة في مجال إدارة المعلومات العسكرية، والاستفادة منها على نطاق واسع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٥
ثانيا – دور إدارة المعلومات في عمليات حفظ السلام المعاصرة	٥-١٠	٦
ألف – عمليات الاستخبار عنصر أساسي في عمليات حفظ السلام	٥-٦	٦
باء – الاستخبارات الواردة من مصادر علنية عامل مضاعف للقوة	٧-٨	٧
جيم – التعاون على نطاق البعثة ضروري لإدارة المعلومات	٩-١٠	٨
ثالثا – التنظيم المعني بإدارة المعلومات في عمليات حفظ السلام	١١-٢٩	١٠
ألف – خلايا التحليل المشتركة للبعثة يمكن أن تبسط تدفق المعلومات في عمليات حفظ السلام	١١-١٥	١٠
باء – لخلايا التحليل المشتركة للبعثة وخلايا المعلومات العسكرية أدوار متميزة ولكنها متكاملة	١٦-١٩	١٥
جيم – غالبا يفتقر الموظفون إلى القدرة على الإدارة الفعالة للمعلومات	٢٠-٢٣	١٧
دال – قد يكون الإعلام ذا قيمة للخلية	٢٤-٢٥	١٩
هاء – إسهام العمليات الإعلامية في تحقيق الأمن	٢٦-٢٨	٢٠
واو – يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تسهم بفعالية في الإعلام على المستوى التنفيذي في البعثات	٢٩	٢١
رابعا – تدفق المعلومات وإدارتها بين البعثات	٣٠-٣١	٢٢
خامسا – توفير الدعم لإدارة المعلومات	٣٢-٣٥	٢٤
ألف – قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على توفير الدعم لإدارة المعلومات قدرة مجزأة	٣٢-٣٣	٢٤
باء – البعثات معرضة للخطر في مرحلة الانتشار	٣٤-٣٥	٢٤
سادسا – تشجيع التعلم المؤسسي وأفضل الممارسات	٣٦-٣٨	٢٥
سابعا – استخدام تكنولوجيا إدارة المعلومات	٣٩-٤٤	٢٦

ألف –	تكنولوجيا المعلومات العلنية تتسم بالفعالية والحياد	٣٩-٤٢	٢٦
باء –	الأهمية القصوى للرصد الإلكتروني والتدابير المضادة	٤٣-٤٤	٢٨
جيم –	افتقار البعثات الميدانية إلى التأمين الشامل للمعلومات	٤٥	٢٩
ثامنا –	خاتمة	٤٦	٣٠
تاسعا –	التوصيات	٤٧-٦٢	٣٠

أولا – مقدمة

١ – تخللت تاريخَ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إخفاقاتٌ كان يمكن تفاديها لو كانت هناك ولاية أشد قوة لجمع المعلومات العسكرية وتحليلها بصورة سريعة ووافية في السياق السياسي والعمل بحزم على أساس تحليلات مستنيرة. والأمثلة على هذه الإخفاقات ما حدث من قتل تسعة من جنود حفظ السلام في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وثمانية آخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كمين في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويمثل هذان الحادثان شاهدا محزنا على الأهمية البالغة التي تكتسيها المعلومات في إطار حفظ السلام وعلى العواقب الوبيلة التي تنجم عن عدم الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

٢ – ويتطلب حفظ السلام في بعض الأحيان استخدام القوة بصورة حازمة ومدروسة. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام ”... ينبغي أن تكون قواعد الاشتباك راسخة بصورة كافية فلا تضطر وحدات الأمم المتحدة إلى التخلي عن زمام المبادرة لصالح مهاجميها ...“ (الوثيقة A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٤٩). والعمليات التي تندرج في هذا السياق أشد حاجة إلى المعلومات العسكرية الدقيقة والشاملة من عمليات حفظ السلام التقليدية التي ترصد منطقة متروعة السلاح. والواقع أن القيمة الكبرى للمعلومات في إطار حفظ السلام تكمن في قدرتها على منع التهديدات الوشيكة و التنبؤ بها، ومن ثم الحيلولة دون استخدام القوة أو التقليل منه إلى أدنى حد. ويستلزم التعقيد المتغير لعمليات حفظ السلام أيضا زيادة التعاون والتنسيق بين العنصرين العسكري والمدني لعمليات حفظ السلام في مجال إدارة المخاطر.

٣ – وقد أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لفعالية إدارة المعلومات من قبل العنصر العسكري لعمليات حفظ السلام من حيث تقليل مخاطر العمليات والمخاطر الأمنية وتعزيز أداء البعثات. ودرس مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على إدارة المعلومات وفعاليتها في تخطيط البعثات وأداء البعثات المتقدمة على أرض الميدان. وفي حين ركز مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى حد كبير على إدارة المعلومات العسكرية، جرى استعراض هذه الإدارة في سياق الإطار العام لإدارة معلومات البعثات. ويعالج التقرير جميع جوانب نطاق إدارة المعلومات، بما في ذلك الدعم المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام على مستوى المقر، وتطبيق الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، والمسائل المتعلقة بتقاسم المعلومات بين البعثات.

٤ - وشملت هذه العملية استعراضا نظريا للوثائق الرسمية للأمم المتحدة وتقارير البعثات والوثائق الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام والدراسات والتحاليل ذات الصلة، بما في ذلك ورقات أكاديمية ودراسات حالة إفرادية؛ ومقابلات أجريت مع إدارة عمليات حفظ السلام في المقر؛ وتحليل ١٦٦ ردا على ٣٥٠ استبيانا إلكترونيا أرسلت إلى جميع عمليات حفظ السلام؛ وزيارات ميدانية إلى خمس عمليات لحفظ السلام. ويقدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيما تقدير التعاون الذي أبدته الإدارة تجاهه، سواء على صعيد المقر أو في الميدان، وترد في هذا التقرير تعليقات الإدارة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على نسخة من مشروع التقرير.

ثانيا - دور إدارة المعلومات في عمليات حفظ السلام المعاصرة

ألف - عمليات الاستخبار عنصر أساسي في عمليات حفظ السلام

٥ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن سبعا من البعثات العشر المنشأة بعد عام ١٩٩٩ (بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في السودان) تعمل في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتضمن إنفاذ السلام. وعلى العموم، تكون لدى جنود حفظ السلام العاملين في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع أربع متطلبات رئيسية من المعلومات، منها ثلاثة يجب الوفاء بها قبل نشرهم في البعثة. وتشمل هذه المتطلبات المعلومات الأساسية عن الصراع في سياقه التاريخي؛ والوضع العسكري والإنساني؛ والمعلومات المناخية والجغرافية، بما في ذلك أحوال الهياكل الأساسية. وبعد وصولهم إلى الميدان، يحتاجون إلى قاعدة معلومات شاملة وحديثة عن المخاطر المحتملة التي تهدد عملية حفظ السلام، وإلى نظام يمكنهم من القيام بصورة سريعة وموثوقة بجمع المعلومات عن التهديدات المعروفة والناشئة وغير المتوقعة، ونشرها. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية الطريقة التي تُحقق بها هذه المتطلبات في مختلف البعثات. ففي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، حيث لا تزال الحالة متوترة ومضطربة، يحتاج قُواد عمليات الأمم المتحدة إلى دعم استخباراتي قوي لتحديد الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها تصاميم المتحاربين والديناميات السياسية على البعثة.

٦ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية وجودَ تصور عام مؤداه أن مصطلح ''استخبارات'' ينطوي على مدلولات سلبية واستعمالَ تعبير ''المعلومات العسكرية'' كتعبير

ملطف. ومن ثم أصبح ضابط الاستخبارات يطلق عليه ضابط المعلومات العسكرية، وأصبحت ملخصات الاستخبارات تسمى ملخصات المعلومات العسكرية، وهلم جرا. وليست هذه التعديلات في جوهرها إلا تعديلات شكلية لا تغير في شيء الأهمية الحيوية التي تكتسيها العملية الاستخباراتية حيث يتم بصورة مدروسة ومتسقة جمع المعلومات المتنوعة المتاحة في كثير من اللغات ووسائط الإعلام (الشفوية والمكتوبة والمصورة)، ومعالجتها وتحليلها وتقديمها لصانعي القرار من أجل تقليل درجة عدم التيقن واقتراح بدائل تزيد من إمكانية معالجة وضع غير مستقر. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الإقرار صراحة بالأهمية الحيوية ''للاستخبارات'' في نجاح عمليات حفظ السلام أجدى وأنفع من الاستمرار في الاحتفاظ بالمدلول السلبي لهذا المصطلح.

باء – الاستخبارات الواردة من مصادر علنية عامل مضاعف للقوة

٧ – لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إدارة المعلومات في علميات حفظ السلام تزداد قوة وفعالية عندما تعتمد حصرا على مصادر علنية للمعلومات وإيصال معلومات واردة من مصادر علنية وإجراءات علنية. وفي ظل هذه الظروف، تتسم إدارة المعلومات بصبغة قانونية وأخلاقية لا جدال بموجب جميع قواعد القانون المرعية، بما فيها قواعد البلد المضيف، ومبادئه الثقافية والدينية وأعرافه. ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف إدارة المعلومات في إطار عمليات حفظ السلام بأنها ''استخدام استخبارات مستمدة من مصادر علنية لفهم ميدان المعارف في منطقة البعثة، وصياغته والسيطرة عليه''. هذه الإدارة إذا عامل مضاعف للقوة وينبغي أن تتاح لكل بعثة على جميع مستويات القيادة إلى جانب المهارات اللازمة لتطبيقها. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية على سبيل المثال أن المهمة الاستخباراتية في بعثة تقليدية عادية من بعثات حفظ سلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حيث يتمثل دور جنود حفظ السلام في صون السلام بالفصل بين قوات عسكرية متنازعة ذات سيادة ومنضبطة وخاضعة لتسلسل قيادي معترف به، تكمن أساسا في جمع المعلومات عن مواقع القوة وتحركات الوحدات. ورغم أن هذه المهمة يمكن أن تنجز انطلاقا من مراكز مراقبة ثابتة باستعمال وسائل الاتصالات وإجراءات الإبلاغ الأساسية، فهناك حاجة إلى مزيد من تحليل المعلومات لفهم آثار البيئة السياسية والأمنية الأوسع في هذا السياق.

٨ – أما في البعثات المتعددة الأبعاد والمعقدة، ولا سيما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث تتمثل مهمة البعثة في توفير بيئة آمنة للجماعات المحلية وإعادة بناء مجتمعاتها الممزَّقة، فإن فهم الجماعات والأفراد الذين يشكلون تهديدا لهذه

الجماعات فهما تاما أمرٌ بالغ الأهمية. وكما أوضح الأمين العام، يجب على قوة حفظ السلام أن تقوم بجمع وتحليل المعلومات عن المخربين الساعين إلى إخراج العملية الانتقالية من مسارها (انظر S/2004/1034، الفقرة ٣١). وقد يقتضي هذا إقامة شبكة واسعة لجمع المعلومات، ونظام للتحليل والمعالجة. واضحٌ إذا أن الحاجة إلى إدارة المعلومات قائمةٌ في جميع بعثات حفظ السلام، غير أن حجم الكيان المعني بهذه الإدارة وتشكيله قد يختلفان بحسب الولاية وحجم القوة، وهيكل البعثة.

جيم – قيام التعاون على نطاق البعثة ضروري لإدارة المعلومات

٩ – لقد أصبحت عمليات السلام على مر السنين أكثر اتساما بطابع متعدد الجوانب. ففي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على سبيل المثال، يشمل نطاق حفظ السلام نشر موظفي الإشراف على الانتخابات وتشكيلات كبيرة من الشرطة بهدف كفالة الاعتراف بالمؤسسات الديمقراطية، واستعادة سيادة القانون، ومكافحة الجريمة والفساد. وتتضمن ولاياتها حماية حقوق الإنسان ورفاه اللاجئين والمشردين وتيسير التأهيل الاقتصادي. واقترن هذا التوسيع في ولايات عمليات حفظ السلام بظهور العديد من الجهات الفاعلة الجديدة التي لم تكن عادة موجودة في البعثات التقليدية السابقة، مما يتطلب تعاونا أوثق بين العنصرين العسكري والمدني وتبادل المعلومات بفعالية على جميع المستويات. وإلى جانب التعاون في المجال الأمني، غالبا ما تؤثر أنشطة أي عنصر من العناصر تأثيرا مباشر على عمل العناصر الأخرى والنتائج التي تحققها، مما ينشئ شبكة معقدة من تدفقات المعلومات في البعثة.

١٠ – ويرد في الشكل ١ أدناه بيان لتعقد تدفقات المعلومات في علميات حفظ السلام، وفق مفهوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويبدو أنها شبكة معقدة ومتشعبة للغاية وقد يصعب أحيانا أداء وظيفتها بصورة متسقة. وقد تضيع بعض المعلومات الأساسية في خضم هذا التعقيد، كما أن الاتجاه نحو الاتصالات غير الرسمية قد يحرم بعض الجهات الفاعلة من الحصول على معلومات حيوية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هناك حاجة إلى اعتماد آليات رسمية أكثر بساطة لزيادة فعالية تدفقات المعلومات.

الشكل ١

الجهات الفاعلة الرئيسية وتدفقات المعلومات في عمليات حفظ السلام

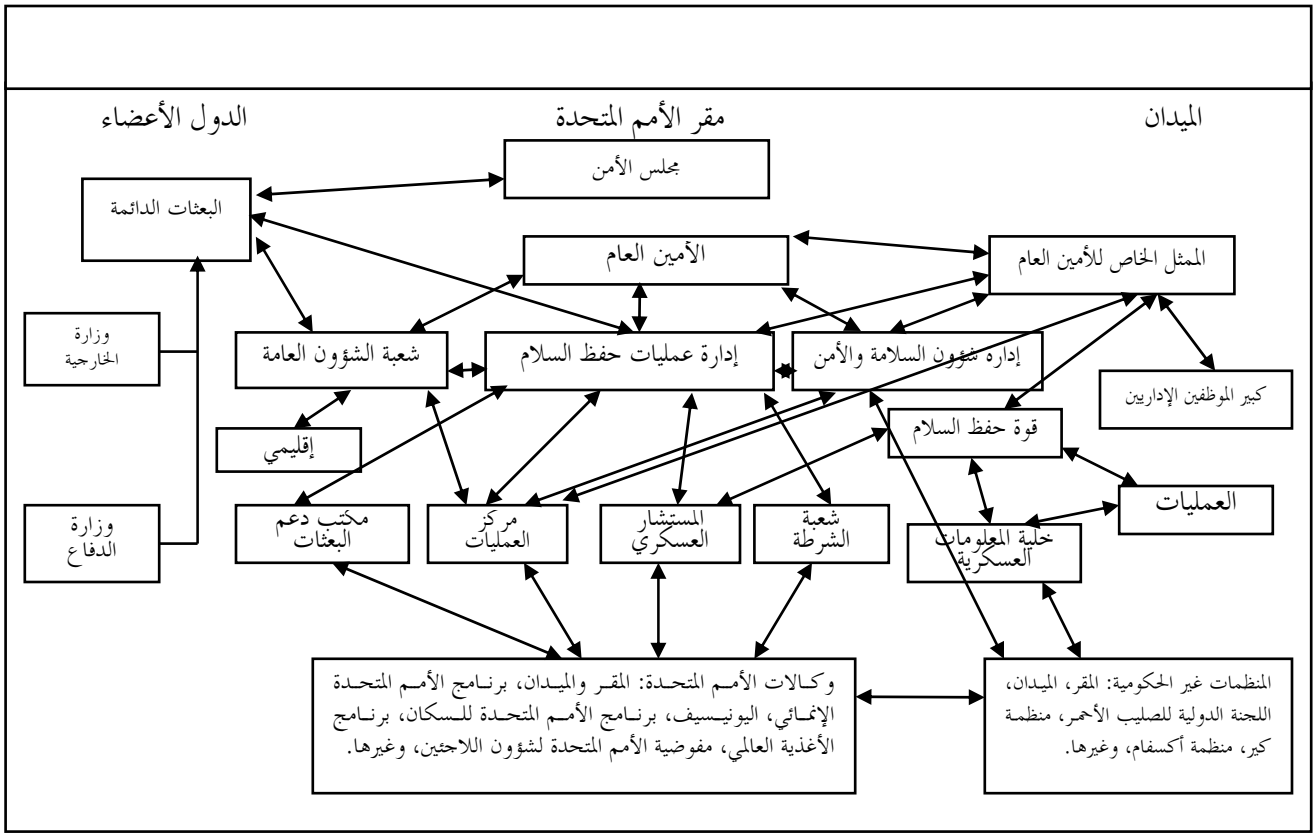

ثالثا – التنظيم المعني بإدارة المعلومات في عمليات حفظ السلام

ألف – خلايا التحليل المشتركة للبعثة يمكن أن تبسط تدفق المعلومات في عمليات حفظ السلام

١١ – لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع الارتياح الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتبسيط تدفق المعلومات في إطار عمليات حفظ السلام بإنشاء مراكز متكاملة ورئيسية لجمع المعلومات ومعالجتها على مستوى البعثات عن طريق تحديد مفهوم خلية التحليل المشتركة للبعثة باعتبارها كيانا متعدد التخصصات يتولى تحليل المعلومات الواردة من جميع المصادر ويوفر المعلومات والتقييمات الاستراتيجية للإدارة العليا للبعثات مساعَدةً لها في اتخاذ القرارات. ولاحظ المكتب أنه قد أنشئ بالفعل تنظيم من نوع ''خلية التحليل المشتركة للبعثة'' في البعثات السبعة (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بعثة الأمم المتحدة في السودان، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وباعتبار وحدة التحليل المشتركة للبعثة موقعا لإدارة المعلومات، فينبغي أن تمكن عمليات حفظ السلام من تبسيط تدفق المعلومات على النحو المبين في الشكل ٢.

الشكل ٢

رسم بياني لتبسيط تدفق المعلومات

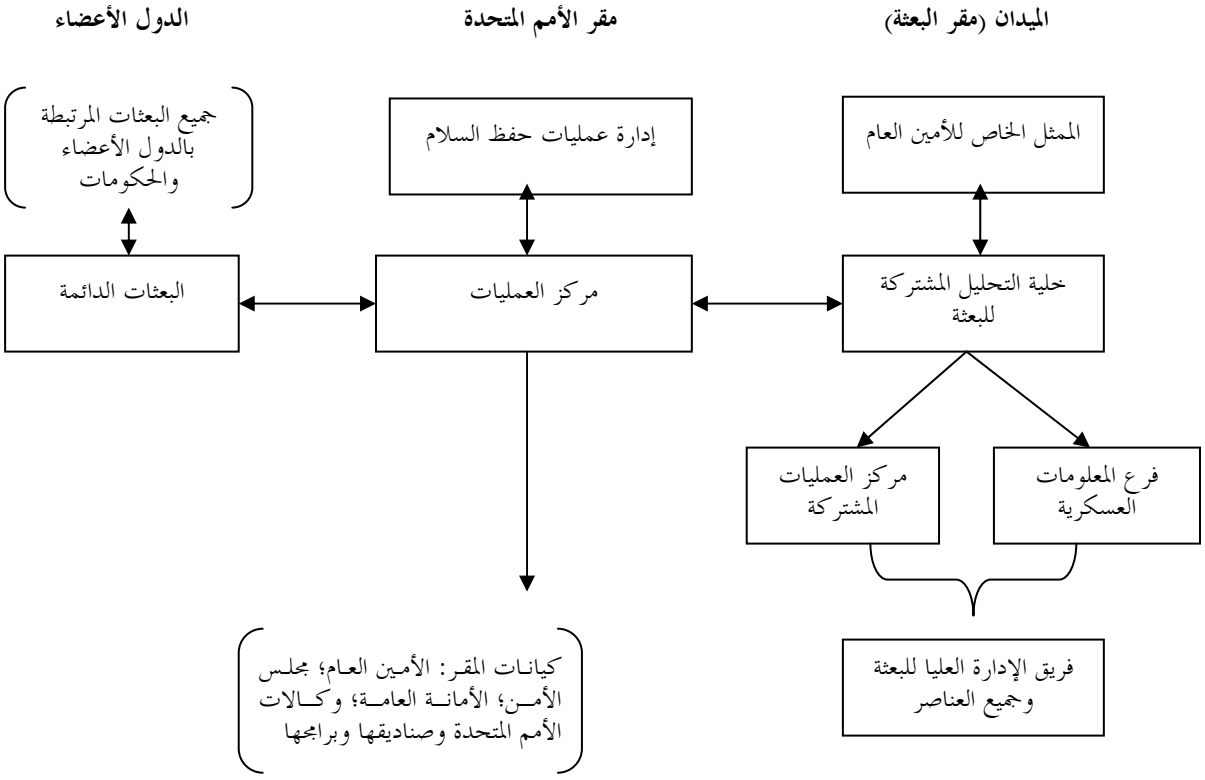

١٢ - غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ تباينا في هيكل خلايا التحليل المشتركة للبعثات المنشأة في مختلف البعثات وفي المفهوم التشغيلي لهذه الخلايا. ففي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تندرج خلية التحليل المشتركة للبعثة حاليا في نطاق مسؤولية شعبة الشؤون السياسية ويعمل بها ثلاثة أفراد من موظفي الشؤون السياسية، هما ضابط من الشرطة المدنية وفردان عسكريان مستعاران من فرع خلية المعلومات العسكرية في القوة. وقد أعدت ورقة مفاهيم تتعلق بوضع خلية التحليل المشتركة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت الإشراف المباشر للممثل الخاص للأمين العام، وتقدم تقاريرها عن طريق رئيس المكتب، غير أن ذلك لم ينفذ بعد. وفي عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لا تزال خلية التحليل المشتركة خلية يغلب عليها كثيرا الطابع العسكري وتخضع لقائدة القوة وليس لديها موظفون مدنيون، وذلك راجع فيما يظهر إلى عدم إدراج المناصب ذات الصلة في الميزانية.

١٣ - وتكشف البيانات الواردة في الجدول ١ المتعلق بتشكيل وهيكل خلية التحليل المشتركة في سبع بعثات عن وجود اختلاف في مستويات التوظيف وعن انعدام الاتساق في تمثيل العناصر الرئيسية للبعثة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية وجود بعض الاختلاف في البيانات كما يتجلى من الأرقام الواردة بين قوسين، والتي تمثل القوام الحالي كما تم التحقق منه خلال الزيارات الميدانية إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، مقارنة بالمعلومات الموجودة في مقر إدارة عمليات حفظ السلام. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه الاختلافات، تعكس التغييرات المستمرة في هيكل خلايا التحليل المشتركة للبعثة، الناشئة عن غياب سياسات وتوجيهات واضحة فيما يتعلق بهذه الخلايا. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن الأمر ربما يقتضي زيادة تعزيز المبادئ التوجيهية والتعليمات التي تصدرها الإدارة إلى عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بإدارة المعلومات. فعلى سبيل المثال تشير التوجيهات العامة لقائد القوة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى إنشاء خلية تحليل مشتركة للبعثة، غير أنها لا تشير إلى الجهة التي يمكن الحصول منها على التوجيهات المتعلقة بهيكل هذه الخلية وبتشكيلها.

الجدول ١

تشكيل خلية التحليل المشتركة

البعثة	الوظائف العسكرية	الشرطة المدنية للأمم المتحدة	الوظائف المدنية
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	٥	٤	٣
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣ (٢)	- (١)	١٠ (٣)
عملية الأمم المتحدة في بوروندي	١١	-	-
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون	٧	-	-
بعثة الأمم المتحدة في السودان	٨ (٦)	١ (٢)	٤ (٥)
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	١٥	١	٢
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	١٠	-	٦

١٤ - وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بارتياح أن إدارة عمليات حفظ السلام قد أنشأت فريقا عاملا في إطار وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام ويضم موظفين من الشعبة العسكرية، ومكتب العمليات، ومركز العمليات، ومكتب دعم البعثات، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة الشؤون السياسية، وذلك بهدف وضع سياسة تحدد

مفهوم وهيكل خلية التحليل المشتركة للبعثة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إدارة شؤون الإعلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يصبحا بعد عضويين خلال فترة الاستعراض، غير أنه وجهت دعوة إليهما للمشاركة.

١٥ - وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومن أجل أكبر قدر من الفعالة، يجب أن تعكس خلية التحليل المشتركة للبعثة تشكيل البعثة، وفي الظروف المثالية، يجب أن يترأسها شخص معين بشكل دائم نسبياً للحفاظ على المعرفة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، من الضروري، للحفاظ على خصائص الخلية كمركز تحليل يعتمد على جميع المصادر ويركز على احتياجات قيادات البعثة من المعلومات الاستراتيجية، أن تعمل مباشرة تحت إمرة الممثل الخاص للأمين العام/رئيس البعثة، وأن تكون لديها قدرة استشارية قانونية لتقديم تقييمات إلى الإدارة العليا للبعثة للمساعدة على اتخاذ القرارات في مجالات قد تنطوي على عدة مسائل مختلفة مثل الملكية البيئية أو الخاصة. ويجب أن تعمل دورة العملية المنهجية لخلية تشغل تشغيلاً كاملاً ومتعددة التخصصات على النحو المبين في الشكل ٣ أدناه. وتتيح هذه البنية التشغيلية التركيز على نهج متكامل للتعامل مع التحليل الاستراتيجي ونشر الاستخبارات المقيمة الواردة من مصادر متعددة إلى عناصر البعثة؛ وبعبارة أخرى إتاحة تركيز جميع العناصر على ولاية البعثة على نطاق واسع بدلاً من تركيزها على أهداف طائفية.

الشكل ٣

العملية الوظيفية لخلية تحليل مشتركة متعددة التخصصات

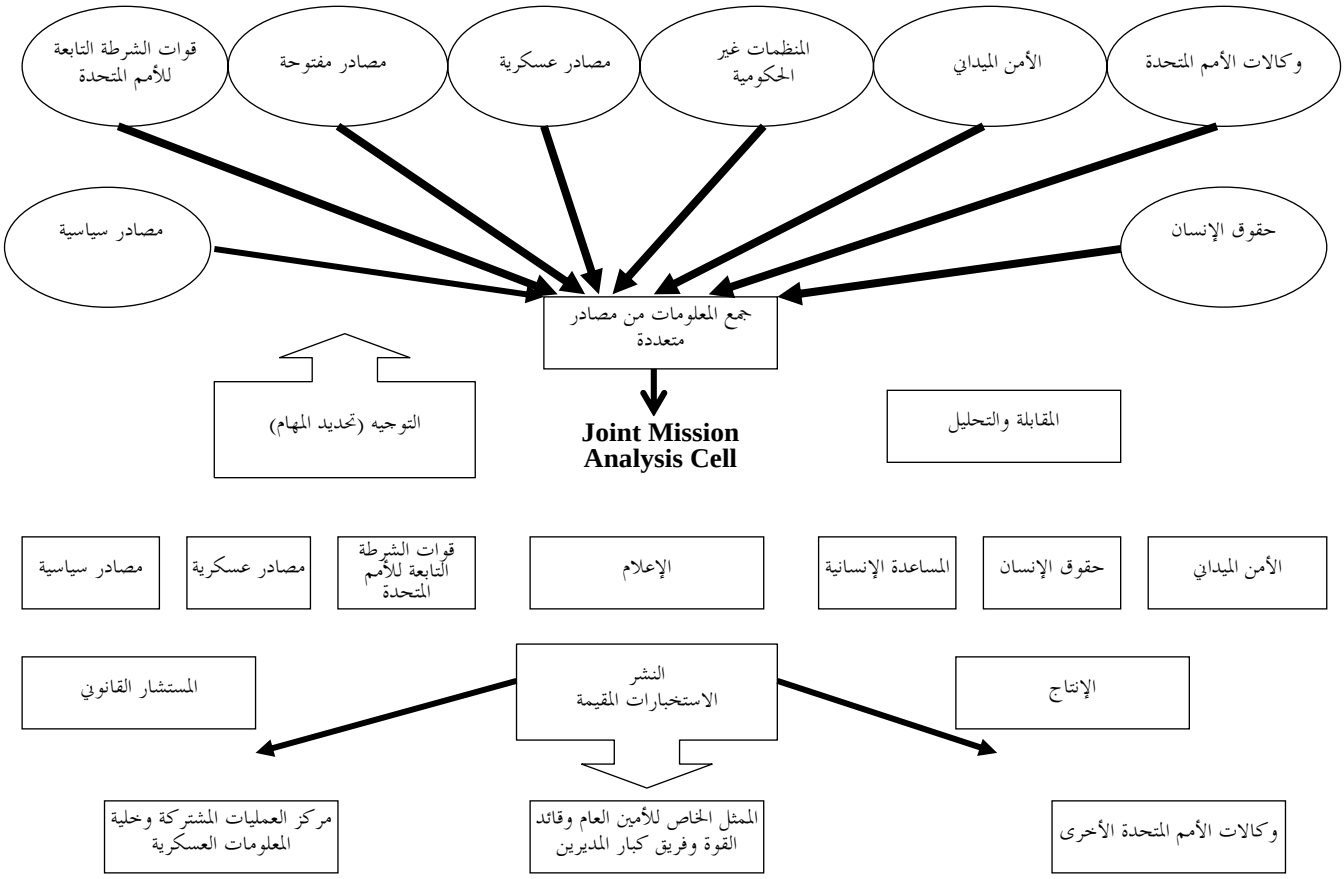

باء – خلايا التحليل المشتركة للبعثة وخلايا المعلومات العسكرية أدوار متميزة ولكنها متكاملة

١٦ – لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أعمال الدوريات والاستطلاع البرية اليومية التي يقوم بها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون وضباط الاتصال العسكريون هي أكثر سبل جمع المعلومات انتشاراً في عمليات حفظ السلام. وغالباً ما يجمع المراقبون العسكريون معلومات مختلفة لا تقتصر على المسائل الأمنية. ففي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على سبيل المثال، يجمع المراقبون العسكريون وضباط الاتصال العسكريون معظم المعلومات المستعملة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما يقدمون الكثير من المعلومات المتعلقة بالحاجات الإنسانية في بعثة الأمم المتحدة في السودان. غير أنه، حتى أحسن المراقبين تدريباً وأكثرهم وعياً لهم حدود فيما يخص كمية ونوعية المعلومات التي يستطيعون جمعها. ومعظم البيانات التي يبلغون عنها قد تكون مبهمة أو متناقضة وتحتاج إلى نوع من الاستعراض للكشف عن أي أنماط واختلافات والتعرف على مدى اتساقها وأهميتها. ولئن كان بإمكان المراقبين إجراء نوع من التحليل الأساسي للمعلومات فإنهم غالباً ما يكونون من القرب من الحالة بحيث لا يتأتى لهم رؤيتها في إطارها الواسع ويطلب إلى (الفرع G2) فرع المعلومات العسكرية التابع لخلية المعلومات العسكرية في مقر القوة أن يقوم بالتحليل الشامل.

١٧ – وعلى عكس ذلك فإنه، رغم أن عناصر أخرى في البعثة قد تكون لديها قدرة محدودة للجمع، فإن حاجتها إلى معلومات محددة ومستهدفة ليست ملحة مثل حاجة القوة، ومن ثم فإنها ليست بحاجة إلى خلية تحليل مكرسة ومستقلة. والشيء الذي تفتقده في أغلب الأحيان هو القدرة على استيعاب المعلومات المهمة الواردة من جميع المصادر لوضع تقييمات استراتيجية، وهو شيء يمكن من الناحية التشغيلية أن تنجزه خلية التحليل المشتركة للبعثة. لذلك فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقر بتكامل أدوار الخلية والفرع G2 التابع للقوة مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن الخلية وحدها لا تستطيع تلبية احتياجات القوة من المعلومات على المستوى التشغيلي. ويرى المكتب أن أمثل علاقة للخلية بعناصر البعثة الأخرى، بما فيها القوة، يجب أن تكون على النحو المبين في الشكل ٤.

الشكل ٤

الهيكل المثالي لإدارة المعلومات: تدفقات المعلومات

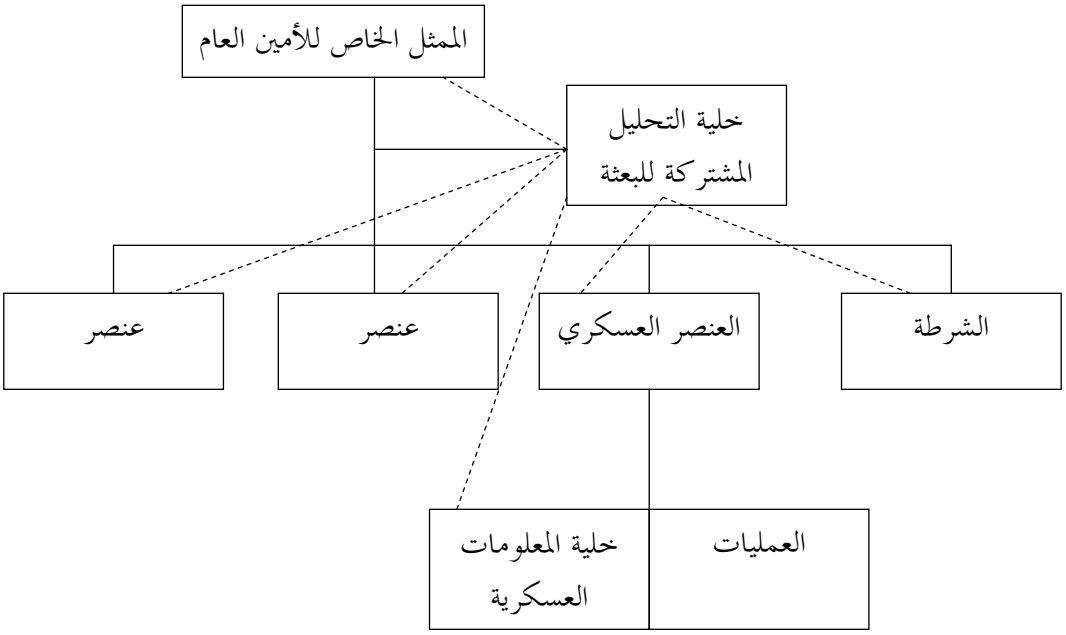

١٨ - ومع ذلك، وكما يتضح من البيانات الواردة في الجدول ١، تكون الخلية في العديد من البعثات خلية عسكرية أساساً. ويقدم الهيكل الحالي في بعثة الأمم المتحدة في السودان دراسة إفرادية مثيرة للاهتمام بشأن تحول الخلية. فعندما أُنشئت الخلية في البداية، كان يترأسها رئيس الفرع G2 التابع للقوة وكانت تسمى خلية التحليل المشتركة للبعثة. واختفى الفرع G2 التابع للخلية من الوجود بشكل فعلي عندما نقل جميع الموظفين وبدؤوا يعملون في إطار الخلية، رغم أنها لا تضم أي موظفين مدنيين. ونتيجة لذلك، رأت البعثة أن نتائج الخلية تحتوي على ميل كبير نحو الجانب الأمني، مما أدى إلى اتخاذ قرار بإعادة تسميتها ''خلية تحليل موحدة للبعثة'' لاستيعاب الموظفين المدنيين. غير أن هذا التحرك عجل بعودة القوة إلى الفرع G2 للتركيز بشكل خاص على الاحتياجات من المعلومات على المستويين التكتيكي والتشغيلي، بينما ركزت الخلية على المعلومات الاستراتيجية.

١٩ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الخلية لا يمكن أن تعوض تماماً عن الدور الذي كان يؤديه الفرع G2 التابع للقوة. فبينما يمكن للخلية أن تقدم معلومات استراتيجية متكاملة، فإن قائدي المستويين التشغيلي (اللواء/القطاع) والتكتيكي (الكتيبة) بحاجة أيضاً إلى معلومات محلية محددة لدعم عملياتهما. وعلى سبيل المثال، قد تكون المعلومات المتعلقة بخصائص القادة المحاربين المحليين، وترتيبات القوات المحلية وتحركاتها، وأحوال الطرق مفصلة

تفصيلا كافيا بشكل لا يسمح بتنسيقها على مستوى الخلية، خاصة في بعثة تغطي إقليماً واسعاً مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ولهذا السبب، يرى المكتب جدارة في إعادة تدريب القوة للفرع G2 التابع لها مع الاحتفاظ في الوقت نفسه على تمثيل في الخلية لمعالجة المعلومات الاستراتيجية. لذلك سيكون لهؤلاء الموظفين العسكريين في الخلية خط إبلاغ مزدوج يتجه إلى رئيس الخلية بشأن المسائل الموضوعية وإلى الفرع G2 بشأن المسائل الإدارية، لأنهم سيبقون على قائمة الموظفين العسكريين. ومن ثم فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتبر البنية الواردة في الشكل ٥ أدناه أمثل واجهة تجمع بين الخلية والفرع G2 التابع للقوة.

الشكل ٥

الواجهة التي تجمع بين الخلية والفرع G2 التابع للخلية

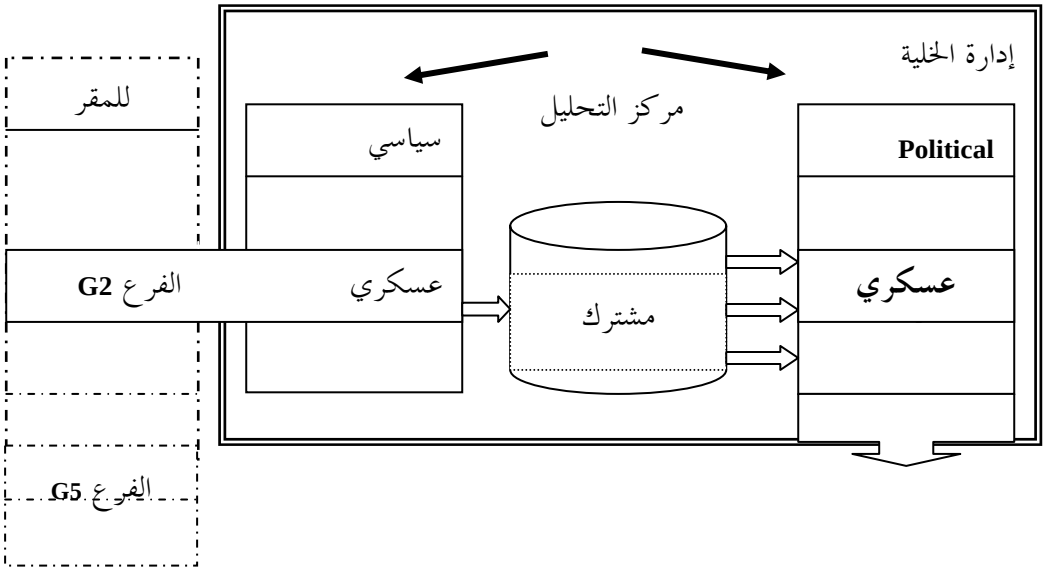

جيم – غالباً ما يفتقر الموظفون إلى القدرة على الإدارة الفعالة للمعلومات

٢٠ – لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في معظم عمليات حفظ السلام، أنه لا يكون لمهام الموظفين القائمة في مقر القوة أي نظام معركة أو معرفة أو خبرة أو مهارات ملائمة على وجه التحديد لاستعمال نواتج إدارة المعلومات المفتوحة للعمليات التكتيكية والاستراتيجية. ويرى المكتب أنه ينبغي أن يوفر للموظفين المعنيين التدريب على المهارات

الكافية في إدارة المعلومات عند إرسالهم إلى البعثة. وفيما يتعلق بالمجالات/الفروع التشغيلية الرئيسية في مقر القوة، لاحظ المكتب ما يلي:

- **فرع العمليات** (G3): يقتصر تركيز هذا الفرع على تحديد هدف الذخائر وتحديد مواقع القوات وتخطيط التحركات. وغالباً ما لا يتوفر لديه المفهوم أو العقيدة أو نظام المعركة اللازم لاستعمال المعلومات كبديل للذخائر أو القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، لم يستطع المكتب تحديد كيفية مراعاة فرع العمليات لتأثير أنشطة ''القلوب والعقول'' في التصميم الكلي للعمليات أو ما إذا كان يراعيها أصلا.

- **فرع المعلومات العسكرية** (G2): غالباً ما يتفاعل هذا الفرع مع الأمور ويعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات الثانوية. وليس لديه المفهوم أو الإذن الأمني للخروج وجمع استخبارات من مصادر مفتوحة يقدم بها دعماً مباشراً لعمليات البعثات. فعلى سبيل المثال، لم يكن بإمكان موظفي الفرع G2 في بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الوصول حتى إلى وسائط الإعلام العامة الأساسية من قبيل التلفزيوني الساتلي أو الجرائد أو المجلات، وكلها مصادر مفيدة للمعلومات.

- **اتصالات القوة** (G6): تبقى اتصالات البعثة من مسؤولية نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (هيكل مدني تابع للأمم المتحدة). ويركز الفرع G6 التابع للقوة أساساً على إدارة نطاق التردد، وتخصيص اتصالات الترددات العالية/الترددات العالية جداً (HF/VHF)، والإشراف على البنية العامة والموارد. ولا يدخل في نطاق مسؤولية تخصيص موارد من أجل تيسير جمع المعلومات من السكان أو المحاربين المحليين، مثلاً، لتوفير وسائل سرية ومأمنه لمصادر لنقل المعلومات لا يكشف عنها أو لخطوط للاتصال المباشر للمبلغين. ويرى المكتب أن الفرع G6 للقوة يمكن أن يساهم بشكل فعال في جهد استخبارات المصادر المفتوحة إذا جرى تنسيقه بشكل مباشر مع خلية البعثة ونظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **قسم التخطيط** (G2 / G3): غالباً ما لا يخضع هذا القسم للمساءلة لإعلانه أن خططاً محددة غير قابلة للدعم بسبب انعدام الاستخبارات أو حتى الخرائط التشغيلية. و لم تخصص معظم خطط طوارئ البعثة أي اعتمادات للحصول على استخبارات المصادر المفتوحة الضرورية، بما فيها الصور التجارية، ربما لافتراض عدم توافر القدرات اللازمة لتحليلها وتفسيرها.

٢١ - ويرى المكتب أن عزوف الأمم المتحدة عن الاعتراف بعمليات الاستخبارات كمصدر تشغيلي واستراتيجي حصر مهام الموظفين في أبسط المهام وأعمها. ويمنع ذلك

موظفي البعثات الرئيسيين من استعمال الاستخبارات كعنصر حيوي وبديل محتمل لاستعمال القوة والقوى العاملة والوقت. وتدعو الحالة إلى استعراض سياسات حفظ السلام لتعزيز مهام الموظفين من خلال تقديم معلومات حالية وشاملة وعملية.

٢٢ - ولاحظ المكتب أنه، في بعض عمليات حفظ السلام، كانت الإحاطات المشتركة اليومية التي يقوم بها الفرع G2 التابع للقوة في المقر مجرد تلاوة لتقارير الأحداث دون تحليل إضافي. ونتيجة لذلك، كف الموظفون المدنيون في بعثة الأمم المتحدة في السودان عن حضور هذه الإحاطات، معتبرين إياها إحاطات تشغيلية تكتيكية لا تحمل لهم أي قيمة مضافة. ولاحظ المكتب أيضاً أن موظفي إدارة المعلومات، سواء أكانوا يعملون في الخلية أو في الفرع G2 التابع للخلية، ليس لديهم التدريب والمهارات ذات الصلة بوظائفهم، إذ جرى تعيين معظمهم فقط على أساس أدائهم وكفاءتهم في أقسام أخرى.

٢٣ - ولوحظ أنه يمكن الحصول على المستوى المطلوب لمهارة الموظفين وخبرتهم من خلال توظيف أخصائيين مدربين ومؤهلين في إدارة المعلومات من الدول الأعضاء وزيادة تحسين هذه المهارات بالتدريب في البعثات. وبينما ينبغي أن يتم انتداب الموظفين العسكريين على أساس المؤهلات والخبرة المحدد في توصيفات الوظائف التي توجهها الشعبة العسكرية إلى البلدان المساهمة بقوات، فإن انتداب الأفراد المدنيين يمكن أن يتم من خلال إعلانات مفتوحة تستهدف أخصائيي إدارة المعلومات ذوي الخلفيات الاستخباراتية في مختلف المجالات. ويجب أن يوحد التدريب في البعثات للموظفين المعينين في الخلية والفرع G2 التابع للقوة وأن يقوم على برنامج دراسي تضعه إدارة عمليات حفظ السلام.

دال - قد يكون الإعلام ذا قيمة للخلية

٢٤ - لكل بعثة موظف إعلامي مهمته التحدث باسم البعثة وإقامة صلة بين البعثة ووسائط الإعلام الدولية والمحلية. وللموظف الإعلامي، من خلال تفاعله مع وسائط الإعلام، إمكانية الحصول على معلومات ذات قيمة للبعثة. غير أن المكتب لاحظ أنه لا توجد آليات مؤسسية في عمليات حفظ السلام لتيسير تقاسم هذه المعلومات مع عناصر أخرى في البعثة. وليس الموظفون الإعلاميون مدرجين في هيكل الخلية وبالتالي فإن للخلية قدرة محدودة على التأثير في المعلومات التي يقدمها الموظف الإعلامي للجمهور. ويرى المكتب أنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التآزر بين الخلية ومهام الموظف الإعلامي. ويجب على الخلية، بوصفها مقر إدارة المعلومات، أن تكون المكان المنطقي الذي يركب فيه الموظف الإعلامي رسالة الاتصال لتقديم صورة إيجابية للبعثة وكذلك لتحدياتها وإنجازاتها. وإن كان من غير الضروري أن

يوجد موظفون إعلاميون يعملون مباشرة في الخلية، فإن من الواجب أن تكون هناك توجيهات واضحة بشأن دمج الإعلام في بيئة المعلومات العامة للبعثة.

٢٥ - ولاحظ المكتب تراكباً بين مهام الموظف الإعلامي والموظف الإعلامي العسكري. ومما لا شك فيه أن وجود مبادئ توجيهية وتوجيهات سياسة عامة واضحة (وهي منعدمة في الوقت الحاضر من إجراءات التشغيل المعيارية لعمليات حفظ السلام) بشأن دور الموظفين الإعلاميين العسكريين وصلتهم بالموظفين الإعلاميين يمكن أن تساعد على تعزيز التنسيق وعمل الفريق بينهم. وبرزت أهمية هذه التوجيهات المؤسسية في حالات انقطاع الاتصال وسوء الاتصال بين الموظفين الإعلاميين العسكريين والموظفين الإعلاميين التي لاحظها المكتب في بعض عمليات حفظ السلام. ويسفر انعدم الاتساق في الإعلام عن فوات الفرص المتاحة لنجاح البعثة.

هاء - إسهام العمليات الإعلامية في تحقيق الأمن

٢٦ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن جميع البعثات تنظم حملات لكسب ''قلوب وعقول'' السكان المحليين بغرض زيادة الدعم لفائدة عمليات حفظ السلام. ولكي تكون فعالية مثل هذه الحملات كاملة، يتطلب الأمر جهودا مدروسة ومتضافرة للدعاية لها. وسيكون للشهرة المتولدة على هذا النحو أثر ملموس على أمن حفظة السلام وقد تكون عاملا من عوامل ترجيح ميزان القوى من القوات المتحاربة لصالح قوة حفظ السلام. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحاجة إلى بذل جهود أكثر فاعلية وتنسيقا في مجال الإبلاغ عن الإنجازات وزيادة وضوح أنشطة عملية حفظ السلام ككل وأنشطة عنصرها العسكري التي يستفيد منها السكان المحليون.

٢٧ - وتستخدم عمليات حفظ السلام المنشورات المطبوعة على نطاق واسع كأداة للتوعية الإعلامية، بما فيها المجلات الشهرية التي تستهدف السكان عامةً. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه خاص أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تصدر تقويما خاصا بالبعثة وتشرك المجتمعات - وبخاصة الشباب والطلاب - في وضع تصميمات لصور تعبر عن تطلعاتهم للسلام. وبتسخير موهبة السكان المحليين في تصميم رسالة السلام، تكون البعثة قادرة على إيصال رسالتها في سياق الثقافة والقيم المحلية. وعلى نفس المنوال، يعد تركيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمثابة منفذ لإعلام السكان الليبريين بأهم أنشطة البعثة وتقييمها للتطورات السياسية والإنسانية. ويعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه الأنشطة على أنها أفضل الممارسات التي ينبغي للبعثات الأخرى تقاسمها ومحاكاتها.

٢٨ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية فعالية استخدام البرامج الإذاعية في بعض عمليات حفظ السلام. وتتسم البرامج الإذاعية التي تقدم فقرات تسلية وفقرات إخبارية عن عمليات البعثة بكثير من الفعالية في نزع فتيل الأوضاع المتقلبة التي قد تؤدي إلى اندلاع أعمال العنف. وتصل هذه البرامج إلى مختلف الفصائل والجماعات في آن واحد. لكن للأسف، ليست كل عمليات حفظ السلام قادرة على البث الإذاعي. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر عملية الأمم المتحدة في بوروندي على محطة إذاعية ولا تقوم بأي بث. ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن البعثات ليست في حاجة إلى أن يكون لديها محطة إذاعية مستقلة كي تقوم بالبث. فبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مثلا لا تتوفر على محطتها الإذاعية الخاصة لكنها تشتري حيزا زمنيا للبث عن طريق مختلف الترتيبات مع المحطات الإذاعية المحلية. فكل من البرامج الإذاعية والمنشورات المطبوعة تعد وسائط فعالة للعمليات الإعلامية في تعبئة دعم الجمهور لحفظ السلام، وينبغي توفر هذه القدرة لجميع عمليات حفظ السلام.

واو - يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تسهم بفعالية في الإعلام على المستوى التنفيذي في البعثات

٢٩ - يقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المساهمات بقوات، لديها مصلحة ملحة في كفالة أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد ترغب الدول الأعضاء في تزويد حفظة السلام مباشرة بمعلومات، متجاوزة بذلك قيادة عملية حفظ السلام، وغالبا ما تفعل ذلك. غير أنه بالنظر إلى التركيبة القومية الواسعة والمتنوعة للغاية لمعظم قوات عمليات حفظ السلام، قد تؤدي مثل هذه الممارسات إلى اللبس وإلى فيض في المعلومات. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه مهما كانت الاحتياجات من المعلومات التي توفرها البلدان المساهمة بقوات، فإنها ينبغي أن توجه عبر إدارة عمليات حفظ السلام في المقر - على النحو المبين في الشكل ٢ - لتحال إلى البعثة عبر خلية التحليل المشتركة التابعة لها. ويمكن للبلدان المساهمة بقوات، في الوضع الأمثل، أن تساهم بفعالية بتزويد الإدارة مباشرة بمعلومات استراتيجية، من قبيل تحديد تجار الأسلحة الذين يزودون المقاتلين بالأسلحة والذخيرة، ودور الدول المجاورة في الصراع، وكل التحالفات القائمة بين مختلف الجماعات المسلحة. وفيما تضطلع هذه المعلومات بدور حاسم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على مستوى المقر - لفرض عقوبات ضد الدول على سبيل المثال - قد تكون قيمتها محدودة في المستويين التنفيذي والتكتيكي للبعثة. غير أنه ينبغي وضع آليات رسمية لمراعاة الاستثناءات

عندما يمكن للبلدان المساهمة بقوات التي لديها معلومات ذات أهمية تنفيذية أو تكتيكية كتلك التي تتعلق بالأمن أن تبلغ مباشرة رئيس البعثة أو قائد القوة بغرض تبسيط حلقة المعلومات.

رابعا – تدفق المعلومات وإدارتها بين البعثات

٣٠ – أقرت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة بأهمية التعاون فيما بين البعثات التي تعمل في نفس المنطقة. وحدد الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2005/135) عددا من مجالات التعاون الممكنة بين البعثات والأنشطة العابرة للحدود، بما في ذلك إقامة اتصالات عبر الحدود وتقاسم المعلومات من جانب مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وإمكانية إنشاء خلايا تحليل مشتركة إقليمية للبعثات الثلاث في غرب أفريقيا. واقترح الأمين العام أيضا إنشاء فريق عامل مشترك بين البعثات يضم ممثلين للشؤون السياسية والشؤون العسكرية والمدنية، والشرطة المدنية والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان. ويدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه البعثات الثلاث – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار – اعترضتها مشاكل تنقل المقاتلين والمدنيين عبر الحدود حيث تجتذبهم فرص إعادة الإدماج المتاحة في البلدان المجاورة، كما يشير إلى أن لدى الأمم المتحدة مكتب دون إقليمي في غرب أفريقيا – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هيكل إدارة المعلومات في المناطق التي توجد فيها مكاتب إقليمية يمكن أن يعمل على النحو المبين في الشكل ٦.

الشكل ٦

الهيكل المقترح لتقاسم المعلومات بين البعثات (مثال يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)

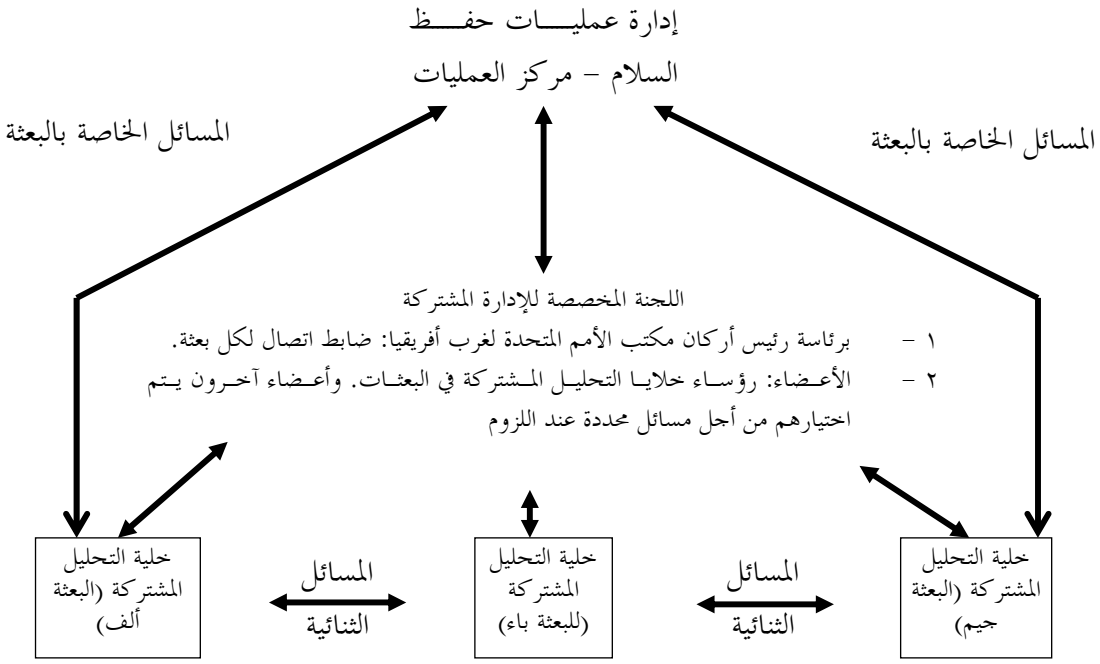

٣١ – غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ أنه ليس لدى كل المناطق مكاتب إقليمية مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وأن إقامة خلية تحليل مشتركة للبعثات على النحو المبين في الشكل ٦ في مثل هذه المناطق قد يكون له في الواقع أثر عكسي، لأن ذلك سيوفر هيكلا لدعم القرارات دون أن يكون له سلطة صنع القرار الملازمة له. وبما أن كل البعثات تتمتع باستقلالية تامة في قراراتها ولا تستدعي سوى المراعاة الواجبة لتأثير الأحداث الإقليمية على أنشطتها وعملياتها، فإنه يمكن تحقيق ذلك على نحو كاف وفعال من خلال تقاسم التقارير وتحاليل المعلومات، وربما من خلال تبادل ضباط الاتصال. ويمكن الاضطلاع بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بسهولة في إدارة عمليات حفظ السلام بالمقر إذا ما تم تطوير ما يكفي من القدرات داخل مركز العمليات أو دائرة العمليات العسكرية الجارية لتوفير الدعم الإعلامي لتلك البعثات التي تفتقر إلى مركز إقليمي للتنسيق.

خامسا – توفير الدعم لإدارة المعلومات

ألف – قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على توفير الدعم لإدارة المعلومات قدرة مجزأة

٣٢ – يفترض أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بتقديم توجيهات استراتيجية للبعثات الميدانية وليس إلى إعطائها تعليمات على المستوى التنفيذي. ويتمتع رؤساء البعثات وقادة القوات بصلاحية اتخاذ القرارات والقيام بعمليات مباشرة في مناطق البعثات المعنية. إلا أنهم يعتمدون على المقر فيما يتعلق بمختلف أنواع الدعم الإعلامي والتوجيه من حين لآخر. فقد يحتاجون على سبيل المثال إلى معلومات استراتيجية تتصل بالحالة السياسية قبل تدخل الأمم المتحدة، وقد يرغبون في استباق المواقف والتحركات السياسية للحكومات والفصائل الضالعة في الصراع، لا سيما عندما يلوح خطر اندلاع العنف. وبما أنه لا توجد جهة اتصال واحدة في الإدارة المذكورة حيث يمكن الحصول على هذه المعلومات، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البعثات تطور شبكاتها الشخصية الخاصة بها في أجزاء مختلفة من مقر الأمم المتحدة ومن الوكالات المختصة.

٣٣ – ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البعثات الميدانية لا ينبغي لها أن تعتمد على إقامة شبكات شخصية للحصول على المعلومات. وينبغي تزويدها بكافة المعلومات المتصلة بالموضوع، ولا سيما في الشهور الحرجة الأولى عندما تعمل على الانتشار الكامل والتغلب على الأزمات غير المتوقعة. ولكفالة الاتساق والاستمرارية في حال حدوث تغييرات في الموظفين والشخصيات، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن من الجوهري إنشاء آليات مؤسسية في المقر لدعم البعثات الميدانية. ويمكن تطوير هذه القدرة سواء في مركز العمليات أو دائرة العمليات العسكرية الجارية بتعزيز قدراتها في مجال رصد وتقييم الاتجاهات في مناطق الصراع. كما أنه في حال عدم وجود مركز إقليمي مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على نحو ما ذكر آنفا، من شأن هذه القدرة أن تمكن إدارة عمليات حفظ السلام من تقديم الدعم الإعلامي للبعثات في المنطقة نفسها بشأن المسائل المشتركة التي تمس تلك المنطقة.

باء – البعثات معرضة للخطر في مرحلة الانتشار

٣٤ – أدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية من خلال الأجوبة الواردة على دراستها الاستقصائية أنه عندما كان يشتد تعرض البعثات للخطر في مرحلة الانتشار، لم تكن المعلومات متاحة بما يكفي لدعم صنع القرار وكان العديد من القرارات عبارة عن ردود أفعال نظرا لهذا النقص في المعلومات. ففي حالة بعثة الأمم المتحدة في السودان، لاحظ

مكتب خدمات الرقابة الداخلية نقصا شديدا في المعلومات في مرحلتي تشكيلها ونشرها. وإذ يقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن إقامة نظام فعال لإدارة المعلومات تتطلب الوقت، أشار إلى أن المهام الأساسية لإدارة المعلومات في هذه المرحلة تشتمل على التنبؤ بالحالات التي تنذر باندلاع أزمات داخل منطقة البعثة، وإيجاد منظور سليم للأحداث التي تطرأ في البعثة، وتحديد مستوى الخطر الذي يتهدد القوة والبعثة. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة، حيث أن هذه المعلومات يجب أن تجمع في ظل مختلف الصعوبات، بما فيها القيود المفروضة على التنقل، وذلك من مصادر لم تثبت مصداقيتها بعد.

٣٥ - وينبغي التشديد على أن التحديات المطروحة بالنسبة لإدارة المعلومات تكون أكثر إلحاحا عندما تعمل البعثة على الانتشار الكامل. ويجب على البعثة أن توجد المعلومات والنماذج التكتيكية الخاصة بها فيما يتصل بنظام المعركة من أجل مختلف الفصائل المتناحرة؛ ويتطلب تطوير هذه النماذج قدرا كبيرا من الوقت والمهارات. وتحتاج البعثات في هذه المرحلة إلى مزيد من الدعم من إدارة عمليات حفظ السلام. وأثناء تشكيل البعثة ونشرها، يمكن إصدار مجموعة موحدة للبعثات تحتوي على نسخ نموذجية لمشروع إجراءات التشغيل الموحدة والنماذج والوثائق اللازمة لاستخدامها في جميع المعلومات وتحليلها. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن قيام عمليات حفظ السلام باستحداث قاعدة بيانات فعالة بشأن المعلومات تطلب وقتا طويلا. وفي الواقع، حتى البعثات القائمة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تحاول جاهدة تطوير قاعدة بيانات للمعلومات. غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يدرك أن نظم قواعد البيانات متاحة على نطاق واسع في السوق المفتوحة. وبما أن قواعد البيانات التجارية هذه لا تستدعي سوى تعديلات طفيفة، يمكن حيازتها وتزويد البعثات القائمة والجديدة بها في مرحلة التشكيل لتسهيل إنشاء نظم إدارة المعلومات الخاصة بها. ويمكن للدول الأعضاء والبلدان التي تساهم بقوات والتي لديها قدرات جد متطورة في مجال المعلومات أن تضطلع بدور هام في إدارة المعلومات أثناء مرحلة التشكيل، وذلك من خلال جملة من الوسائل مثل توفير الدعم في مجال رسم الخرائط وغيره من مجالات الدعم التقني المتخصص.

سادسا - تشجيع التعلم المؤسسي وأفضل الممارسات

٣٦ - يشيد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإدارة عمليات حفظ السلام لإنشائها مكتبة ضخمة في مبنى وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام، تشمل دراسات عن الدروس المستفادة وورقات مناقشات وورقات عن السياسات وتقارير مرتبة حسب الموضوع أو البعثة أو المنطقة. غير أن المكتب لاحظ أن هذا المورد غير معروف جيدا في الميدان. فأكثر من ٤٠ في

المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية للمكتب لم تكن لديهم أية إمكانية للاطلاع على الدروس المستفادة من بعثاتهم، في حين أن ٣٠ في المائة فقط توفرت لهم هذه الإمكانية. وهذا الوضع يحتاج إلى تصحيح.

٣٧ - ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الفريق الاستشاري المعني بالتدريب والتابع لإدارة عمليات حفظ السلام ينبغي له أن يسهل جمع وتصنيف وتحليل ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال إدارة المعلومات. ويمكن بذلك استخدام هذه الدروس لتغيير منهج التدريب داخل البعثة ومنهج التدريب الخاص بفترة التنصيب الموجه للموظفين الجدد الذين يجري نشرهم إلى خلية التحليل المشتركة للبعثة أو إلى فرع القوة المسؤول عن الاستخبارات والأمن.

٣٨ - ويساور مكتب خدمات الرقابة الداخلية القلق لأن ٨٠ في المائة من المجيبين على دراسته الاستقصائية أكدوا عدم وجود أفضل الممارسات المستقرة بالنسبة لإدارة المعلومات ولأن بعثاتهم لا تطبق أفضل الممارسات في إدارة المعلومات على حد علمهم. وقد يعزى ذلك جزئيا إلى أن مفهوم خلية التحليل المشتركة للبعثة مفهوم حديث نسبيا. وهناك العديد من أفضل الممارسات في مجال إدارة المعلومات التي حددها الباحثون والممارسون في مختلف مؤسسات الدفاع الوطني المنطلقة من مبادئها وتجاربها الخاصة في مجال حفظ السلام، يمكن الحصول عليها بإجراء بحث على شبكة الإنترنيت. ولإتاحة بحث سهل وسريع ولكفالة حصول الموظفين على أفضل الممارسات والدروس الأكثر اتصالا بالموضوع، قد تعمل إدارة عمليات حفظ السلام على استعراض هذه المواقع الإلكترونية ونشر اختياراتها على موقع وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام على الإنترنت.

سابعا - استخدام تكنولوجيا إدارة المعلومات

ألف - تكنولوجيا المعلومات العلنية تتسم بالفعالية والحياد

٣٩ - ستجد البعثة أن دورها بوصفها مراقبا محايدا قد يكون معرضا للخطر ما لم يكن لديها تصور جيد عما يجري فعلا في الميدان. وفي ظل زيادة تعقيد العمليات وتطور المقاتلين، ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم تكنولوجيا محايدة تماما في جمع وتحليل المعلومات، آخذة في الحسبان أن تقييما سليما ومحايدا أمر ضروري. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات من قبيل تحليل الحفر الناتجة عن القصف دون تهديد أي من أطراف الصراع. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أشكالا أخرى من تكنولوجيا جمع المعلومات استخدمت في مختلف البعثات فيما مضى. ففي عام ١٩٦٢، أنشأت عملية الأمم المتحدة في الكونغو نظاما

للرصد اللاسلكي كان يستخدم مستقبلا تجاريا لتلقي الرسائل اللاسلكية كما كان يستخدم نظام الاستطلاع الجوي بنجاح. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا استخدام الطائرات لجمع معلومات للمراقبة الجوية من جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٤٠ - ويبين الشكل ٧[١] مجموعة أنشطة جمع المعلومات. وترد إلى اليسار الأنشطة المأمونة وإلى اليمين الأنشطة الخلافية التي تتسم بالحساسية وتقترن عموما بعمليات سرية أو خفية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي قبول أي تكنولوجيا يمكن أن تُطبق ضمن نطاق الأنشطة غير الخلافية وينبغي تشجيع الوحدات الوطنية على إدخالها إلى منطقة البعثة. لكن لا بد من الاتفاق بصورة محددة مع أطراف الصراع، أو الدولة المضيفة على الأقل، بشأن جميع أنشطة جمع المعلومات، بما فيها تلك التي تجري في إطار الفئة ''المسموح بها''، من قبيل استخدام أجهزة الاستشعار والمراقبة البصرية.

الشكل ٧

أشكال جمع المعلومات

مسموح به	موضع خلاف	محظور
المراقبة البصرية		
المراقبة من مراكز ثابتة	المراقبة خارج منطقة البعثة	- المراقبون المستترون
المراقبة من المركبات		- المراقبون المموهون
المراقبة من الطائرات		- استخدام العمليات الخداعية
أجهزة الاستشعار		
المرئية (فيديو)؛ الأشعة تحت الحمراء؛ أجهزة الاستشعار البرية بالرادار	الأشعة السينية ، السواتل	- استخدام الأجهزة المكتشفة أو المستولى عليها
الاتصالات البشرية		
موظفو الأمم المتحدة: مخبرون محددو الهوية: غير مأجورين	مكافأة أفراد مجهولي الهوية؛ عمليات اعتراض الرسائل اللاسلكية	عملاء سريون/متنكرون مأجورون التنصت على المكالمات السلكية/الهاتفية
الوثائق		
العامة	الخاصة؛ السرية	المسروقة

(١) منشور في ورقات بيرسون، العدد ٤، "The Cloak and the Blue Beret: The Limits of Intelligence-Gathering in United Nations Peacekeeping" ، أ. والتر دورن؛ ليستر ب.، مركز بيرسون الدولي الكندي للتدريب على حفظ السلام.، ١٩٩٩.

٤١ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التكنولوجيا المتاحة لعمليات حفظ السلام من أجل إدارة المعلومات تكنولوجيا قديمة وجد متخلفة عن التكنولوجيا التي يستخدمها اليوم العديد من الجيوش الوطنية للبلدان المساهمة بقوات. ويمكن النظر في ثلاثة خيارات لتزويد البعثات بالتكنولوجيا: (أ) استئجار التكنولوجيا من متعاقدين تجاريين متخصصين في مجال المراقبة؛ (ب) شراء التكنولوجيا وتقديمها إلى الوحدات بوصفها معدات تملكها الأمم المتحدة عند الإصدار على سبيل الإعارة (ج) استخدام آلية المعدات المملوكة للوحدات ورد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات مقابل استخدام المعدات. ويمكن النظر في أي من هذه الأساليب حسب طبيعة البعثة.

٤٢ - وتفتقر عمليات حفظ السلام حاليا إلى القدرة على إنجاز وإعداد تحاليل جغرافية أو تضاريسية أو إدارة البيانات الجغرافية الرقمية أو التناظرية. وينبغي أن تساهم هذه المواد في دعم الاستخبارات المحددة وأن تراعي احتياجات من يستخدمونها وتركز على تيسير عملية اتخاذ القرارات التي يضطلع بها القادة. ويمكن قياس فعالية إدارة المعلومات من خلال نوع وجودة المواد المتاحة للقائد العسكري. ويمثل الشكل والمحتوى ودقة التوقيت بعض أهم العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تصميم مواد النواتج الجديدة لدعم عملية صنع القرار. إذ ينبغي أن تكون هذه التقييمات سهلة القراءة ومفهومة ومعروضة في شكل مناسب. ويشكل نظام المعلومات الجغرافية أداة فعالة قادرة على تجميع وإنتاج مثل تلك المواد الإعلامية العسكرية التي تتطلب مجموعة كاملة من البيانات من قبيل الصور الساتلية والبيانات الجغرافية العسكرية. وينبغي تشغيل هذا النظام في خلايا التحليل المشتركة للبعثات بالتعاون المباشر مع فرع القوة G2. وينبغي أن يُطلب إلى البلدان المساهمة بقوات أن تتيح هذه القدرات بإدراج ضرورات محددة في احتياجات البعثات من القوات.

باء - الأهمية القصوى للرصد الإلكتروني والتدابير المضادة

٤٣ - يكون الحصول على معلومات مسبقة عن نوايا المتحاربين وتحديد المناطق التي يحتمل أن يسودها الاضطراب أمرا حاسما في البعثات التي أُسندت إليها ولاية في إطار الفصل السابع من الميثاق، حيث يمكن أن تضطلع قوة حفظ السلام بعمليات منخفضة الحدة من قبيل التوسط في حالات اندلاع العنف بين المتحاربين أو احتواء حوادث الإخلال بالنظام العام أو أعمال الشغب. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، كان القلق يساور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من احتمال أن تؤدي خطابات وأعمال بعض الأحزاب السياسية إلى اندلاع مظاهرات عنيفة وزيادة حدة التوترات عند بداية فترة تمديد ولاية الحكومة الانتقالية لستة أشهر. ولاحظت البعثة أن وسيلة الاتصال الأساسية المتاحة لتلك الأحزاب تتمثل إما في شبكات الهواتف

الخلوية أو الثابتة، وأن توافر القدرة على اعتراض مثل تلك الاتصالات سيكون مفيدا للغاية عن طريق تمكين القوة من تعزيز حضورها في مواقع الاضطرابات، وبالتالي ردع من يُحتمل ارتكابهم لأعمال الشغب عن تنفيذ نواياهم. وفي حين قد يبدو أن هذه الاستراتيجية لا تتماشى تماما مع المبدأ المبين في الشكل ٧، يؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على عدم القيام بالتنصت على الخطوط الهاتفية المعنية وأن تكون المعلومات التي يتم اعتراضها موجهة عبر قنوات إذاعية مفتوحة تقنيا. وأشار المكتب إلى أن الأمم المتحدة قد أذنت بمثل هذه العمليات[٢] في الماضي. ورغم أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تشكل الاستثناء وليس القاعدة، فإن المكتب يعتقد أنه في الحالات التي تواجه فيها عملية حفظ السلام خطرا كبيرا يتهدد موظفيها، لا سيما عندما تعمل بموجب ولاية مسندة في إطار الفصل السابع من الميثاق، ينبغي النظر في منح إعفاء خاص للسماح بإجراء الرصد الإلكتروني واتخاذ التدابير المضادة لأغراض الحماية.

٤٤ - ويقول أحد كبار القادة العسكريين إن القادة يريدون وقائع مؤكدة، وليس مجرد تخمينات من موظفي الإعلام العسكري التابعين لهم. وينبغي أن يكون اعتراض الاتصالات الإلكترونية المفتوحة وفك رموزها جزءا من مهام البعثة في مجال الاتصالات كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، فإن الثورة التكنولوجية التي شهدتها الاتصالات العالمية في السنوات الأخيرة تعني أيضا أن للمحاربين القدرة على امتلاك نظم رصد الاتصالات والتشويش عليها. وبالتالي فإنه ينبغي للبعثات، لاسيما تلك التي تعمل في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل ٧ من الميثاق، أن تمتلك القدرة على اتخاذ تدابير إلكترونية مضادة لمنع أي طرف من أطراف الصراع من إحباط اتصالات البعثة ومن ثم اكتساب الهيمنة في منطقة البعثة. على أن ذلك يتطلب، كما سبقت الإشارة إليه، موافقة محددة لا سيما من الدولة المضيفة، وينبغي، على أقل تقدير، أن يكفل إطلاع جميع الأطراف على استخدام هذه العمليات الإلكترونية من أجل الحفاظ على شفافيتها.

جيم - افتقار البعثات الميدانية إلى التأمين الشامل للمعلومات

٤٥ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن نظام تأمين المعلومات بحاجة إلى تحسين في عمليات حفظ السلام. ففي بعثة الأمم المتحدة في السودان، على سبيل المثال، لاحظ المكتب أن البعثة ليس لديها مبادئ توجيهية للسياسة العامة في مجال استخدام تكنولوجيا

(٢) في عام ١٩٦٢، وافق المستشار العسكري للأمين العام على إنشاء منظمة واسعة للرصد اللاسلكي تابعة للفرع الإعلامي العسكري في عملية الأمم المتحدة في الكونغو من أجل اعتراض الرسائل اللاسلكية باستخدام جهاز استقبال تجاري. وتم اعتراض رسائل علمت من خلالها عملية الأمم المتحدة في الكونغو عن أوامر أصدرتها السلطات الكاتانغية للقيام بعمليات قصف واستطلاع وكذا عن مخابئ للأسلحة.

المعلومات؛ وأن النماذج غير مستخدمة لمنح حقوق الانتفاع للمستعملين؛ وأن الدخول إلى غرف الحواسيب المركزية غير مراقب. وفي معرض التأكيد على هذا الإهمال في أمن المعلومات، أشار أحد المجيبين إلى أن الاتصالات الرئيسية للبعثة لا تتوافر لها خطة ترقيمية لمراقبة استعمالها، ملاحظا أنه في حالة انفجار قنبلة، لن يتمكن أي أحد من الاتصال بالبعثة لأن الخطوط ستكون كلها مشغولة بسبب اتصال الجميع بأسرهم. وقد أثارت فئات مختلفة من الموظفين ملاحظات بشأن تأمين المعلومات لكن ما من مكان واحد جرى فيه تجميع تلك الشواغل واتخاذ تدابير بشأنها. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي إدماج خطة تأمين المعلومات في الخطة الأمنية الشاملة للبعثة.

ثامنا – خاتمة

٤٦ - ثمة إدراك واسع لدور إدارة المعلومات في تحسين الأمن وكفالة تنفيذ المهام، لا سيما في عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد حيث لا تكون موافقة جميع الأطراف مضمونة دائما، وحيث تضطلع البعثات بطائفة متنوعة من أعمال إحلال السلام. ومن أجل تعزيز بيئة تمكن البعثات الميدانية من إدارة المعلومات بصورة فعالة، ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف باستخدام استخبارات المصادر المفتوحة وأن تشجعها. وتظهر الحاجة إلى معلومات تتسم بالمصداقية ودقة التوقيت في كافة مستويات صنع القرار، بما فيها المستويات الاستراتيجي والتنفيذي والتكتيكي. ولا بد من الإدارة المشتركة للمعلومات من أجل كفالة تمكن البعثة من العمل على نحو متسق، استنادا إلى تفسير وتحليل مشتركين للمسائل المتصلة بالولاية. وينبغي أن يضطلع العنصر العسكري بدور هام في الإدارة المشتركة للمعلومات من أجل تزويد البعثة بتحليل استراتيجي متكامل. لكن، لكي يكون هذا العنصر فعالا في دوره الخاص، عليه أن يحافظ على قدرة مستقلة تركز على وجه التحديد على تقديم الدعم بالمعلومات على المستويين التنفيذي والتكتيكي.

تاسعا – التوصيات

٤٧ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستحدث نظاما متكاملا لإدارة المعلومات من قبيل خلايا التحليل المشتركة بين البعثات في جميع بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وقد تختلف بنية هذا النظام، بما في ذلك الحجم والتكوين، باختلاف ولاية البعثة وحجمها وهيكلها (الفقرات من ٨ إلى ١٠) (SP-05-001-001).

٤٨ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع توجيهات استراتيجية وسياسات ومبادئ توجيهية مناسبة من أجل خلايا التحليل المشتركة بين البعثات، ثم تعميمها على

نطاق المنظومة لأغراض التطبيق الموحد. وينبغي تجسيد هذه التوجيهات في توجيهات القوات الصادرة عن الممثل الخاص للأمين العام (الفقرات من ١٢ إلى ١٥) (SP-05-001-002).

٤٩ - ينبغي أن تكون مهمة خلايا التحليل المشتركة بين البعثات ودورها مختلفين عن مهمة ودور خلية المعلومات العسكرية التابعة لفرع القوة G2 ، بوصفها من الأصول المحددة على مستوى البعثة لدعم المعلومات الاستراتيجية (الفقرات من ١٦ إلى ١٩) (SP-05-001-003).

٥٠ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستعرض السياسات الميدانية وأن تقدم التوجيه إلى عمليات حفظ السلام من أجل تطوير نظام محدد للمعارك وإجراءات تشغيل موحدة تمكن كافة فروع الأركان من الاضطلاع بدور هام في دورة إدارة المعلومات (الفقرتان من ٢٠ و ٢١) (SP-05-001-004).

٥١ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع مبادئ توجيهية واضحة من أجل تعيين موظفي الوحدات المدنية والعسكرية واختيارهم لشغل وظائف في خلايا التحليل المشتركة بين البعثات وفرع القوة G2. وينبغي إعداد وحدة تدريبية موحدة للتدريب داخل البعثة من أجل موظفي فرع القوة G2 وخلايا التحليل المشتركة بين البعثات في مجال إدارة المعلومات (الفقرتان ٢٢ و ٢٣) (SP-05-001-005).

٥٢ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم توجيهات واضحة إلى البعثات بشأن الصلة التي تربط بين خلايا التحليل المشتركة بين البعثات وموظفي شؤون الإعلام في إطار إدارة معلومات البعثة من أجل التوصل إلى نتيجة منسقة وتحقق التعاضد (الفقرة ٢٤) (SP-05-001-006).

٥٣ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع مبادئ توجيهية من أجل تحقيق التكامل بين مهام موظف الإعلام العسكري ومهام موظف شؤون الإعلام، مع الفصل بوضوح بين المسؤوليات ومستويات السلطة المناطة بكل منهما (الفقرة ٢٥) (SP-05-001-007).

٥٤ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تزود البعثات الميدانية بالموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة من أجل إنتاج منشورات مطبوعة وبرامج إذاعية لحفز أنشطة التوعية الإعلامية التي تضطلع بها البعثة وإيجاد النوايا الحسنة نحو عملياتها. وينبغي أيضا استعراض احتياجات البعثة من القوات وإجراءات التشغيل الموحدة للعمليات الإعلامية من أجل إدراج هذه القدرة (الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨) (SP-05-001-008).

٥٥ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستحدث هيكلا مؤسسيا لآليات تمكن البلدان المساهمة بقوات من الإبلاغ بصورة محددة وموجهة عن أي مدخلات إعلامية حيوية

يمكن أن تؤثر في القرارات التنفيذية التي تتخذ على مستوى البعثة (الفقرة ٢٩) (SP-05-001-009)

٥٦ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تصدر توجيهات ومبادئ توجيهية من أجل إنشاء وإدارة لجان مشتركة بين البعثات لإدارة المعلومات في المناطق التي يوجد فيها مكتب إقليمي للأمم المتحدة من أجل تبادل المعلومات بين البعثات الميدانية (الفقرتان ٣٠ و ٣١) (SP-05-001-010).

٥٧ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعمل على استحداث قدرة مؤسسية من أجل دعم البعثات الميدانية من خلال تعزيز القدرة على الرصد والتقييم في مركز العمليات أو دائرة العمليات العسكرية الحالية (الفقرتان ٣٢ و ٣٣) (SP-05-001-011).

٥٨ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تقوم باستحداث برامج مصممة للبعثات تتضمن نماذج متنوعة ومشاريع إجراءات تشغيل موحدة وأشكالا موحدة لقواعد البيانات ووثائق نموذجية عن إدارة المعلومات بغرض إصدارها للبعثات الجديدة أثناء مرحلتي الإنشاء والنشر (الفقرتان ٣٤ و ٣٥) (SP-05-001-012).

٥٩ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعمل على إعداد خلاصة وافية تتضمن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال إدارة المعلومات، وإتاحتها على نطاق واسع لكافة البعثات، واستخدامها كأساس لإجراءات التشغيل الموحدة والتدريب الأولي المنظم داخل البعثة (الفقرات من ٣٦ إلى ٣٨) (SP-05-001-013).

٦٠ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع سياسة ملائمة لتقديم الدعم التكنولوجي في مجال جمع المعلومات ولتحسين قدرة البعثة على تحليل المعلومات والتأليف بينها (الفقرات من ٣٩ إلى ٤١) (SP-05-001-014)

٦١ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام عند تحديد احتياجات البعثة من القوات أن تنظر في توفير القدرة على إنجاز وإنتاج التحليلات الجغرافية والتضاريسية وعلى إدارة البيانات الجغرافية الرقمية/التناظرية (الفقرة ٤٢) (SP-05-001-015).

٦٢ - ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستعرض سياسات رصد الاتصالات والتدابير الإلكترونية المضادة قصد تعزيز الأمن وتحسين استعداد البعثات للتعامل مع الحالات المفاجئة. (الفقرتان ٤٣ و ٤٤) (SP-05-001-016).